

خلاصة وافية

في أيار ٢٠٢٢، توجّه ٤٩,٢ بالمائة من الناخبين اللبنانيين في لبنان وخارجه إلى مراكز الاقتراع لانتخاب مجلس نيابي جديد، مع تسجّل عدد غير مسبوق من اللبنانيين من ٥٩ دولة للمشاركة في عملية اقتراع المغتربين. وقد أفرزت نتائج الانتخابات بعض التغييرات، التي وإن كانت متواضعة إلا أنها قد تكون ذات دلالة، حيث خسر حزب الله وحلفاؤه (حركة أمل، والتيار الوطني الحر، وأعضاء آخرون في المجلس النيابي) الأغلبية النيابية - إذ تراجع عدد نوابهم من ٧١ إلى ٦٢ نائباً - وانتُخب ١٣ نائباً من المجموعات الناشئة والمجتمع المدني - وهو يعد إنجازاً في ظل نظام انتخابي طائفي منحاز إلى الأحزاب السياسية القائمة. إلى ذلك، تم انتخاب ثماني نساء بعد أن كنّ ستة فقط في عام ٢٠١٨.

ساد الغموض الأشهر التي سبقت الانتخابات، حيث كان المراقبون المحليون والدوليون غير متأكدين من حصول الانتخابات في موعدها. وفي ظل عدم التزام الحكومة الجدّي بإجراء الانتخابات، تأخّرت الاستعدادات لها ما أدى إلى اختلال فرص المساواة بين المرشّحين. فضلاً عن ذلك، أدى نقص التمويل المخصص للانتخابات إلى عدم تغطية تكاليف إدارة الانتخابات بشكل وافٍ. وحتى بعد يوم الانتخابات، لم تكن لجنة الإشراف على الانتخابات قد تلقّت بعد الميزانية المخصّصة لها للعمل بشكل سليم. جدير بالذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اضطلع بدور كبير في سد فجوات التمويل وتقديم الدعم الفني لإدارة الانتخابات.

على الرغم من هذه التحديات، نجحت السلطات الانتخابية في إجراء الانتخابات في ١٥ أيار ٢٠٢٢ كما هو مقرر في المرسوم الحكومي بتاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠٢١. وقد أكدت أوجه القصور المختلفة التي شابّت العملية الانتخابية حاجة السلطات اللبنانية إلى تعزيز عمل المؤسسات التي تدعّم نزاهة الانتخابات.

بشكل عام تم احترام الحريات الأساسية، وذلك وفقاً لانطباعات المعهد الديمقراطي الوطني وتقارير مجموعات المراقبين، إلا أن ترهيب الناخبين والمرشّحين إلى جانب استفحال ظاهرة شراء الأصوات كان ملحوظاً في إطار الحملات الانتخابية وفي يوم الانتخابات. وأشار العديد من المحليين إلى أن قرار الحكومة عدم إنشاء «الميغاستنترز» (أو مراكز الاقتراع الكبرى في المناطق المأهولة بالسكان والتي من شأنها أن تسمح للمواطنين بالتصويت دون السفر إلى قرى أجدادهم) قبل الانتخابات جعل الناخبين أكثر عرضة لشراء الأصوات والترهيب. وأثر هذا النمط المستمر من التخويف على سير الحملة الانتخابية ونتائجها. ففي بعض المناطق، حدّ الترهب من قدرة المرشّحين على الوصول والتفاعل مع ناخبهم. وفي مناطق أخرى، شعر المرشّحون بضغط يمارس عليهم للانسحاب من السباق الانتخابي. في الإجمال أثر هذا النهج سلباً على قدرة الناخبين على اتخاذ قرار حر ومستتير في يوم الانتخابات.

كان على وزارة الداخلية والبلديات ومؤسسات الدولة ذات الصلة (هيئات إنفاذ القانون والقضاء) التعامل مع حالات العنف والضغط والترهيب ضد المرشّحين والناشطين والناخبين والمراقبين والعاملين في الانتخابات وغيرهم من أصحاب المصلحة خلال موسم الحملات الانتخابية. إلى ذلك، والتزاماً بشكل أكبر بالممارسات الدولية النموذجية، ينبغي حظر أنشطة الحملات الانتخابية، سواء كانت عبر الإنترنت أو خارجه، في يوم الانتخابات، بما في ذلك حظر المواد الدعائية، كالأعلام والقمصان وجميع المواد ذات الألوان أو الشعارات الخاصة بالأحزاب السياسية أو المرشّحين، في مراكز الاقتراع. وعلى الرغم من أن قانون الانتخاب اللبناني ينص على معايير واضحة للأماكن التي يجوز فيها تنظيم الحملات الانتخابية في مرحلة ما قبل الانتخابات، إلا أن المراقبين المحليين والدوليين رصدوا إساءة استخدام موارد الدولة في هذا المجال. فقد استغل المرشّحون الأماكن العامة في حملاتهم، وعرضوا ملصقات وأعلاماً

حزبية مستخدمي المنصات الإعلانية في المرافق البلدية، وربما منحت هذه التكتيكات ميزة مغرطة ضمن نطاق البلديات لصالح الأحزاب المهيمنة على حساب منافسيها.

من الضروري أن تكون هيئة إدارة الانتخابات، المسؤولة عن إجراء الانتخابات وتنظيمها، مؤسسة دائمة ومستقلة وبعيدة من أي انتماء سياسي. بموازاة ذلك، يجب أن تُمنح هيئة الإشراف على الانتخابات استقلالية مالية وإدارية كاملة عن وزارة الداخلية والبلديات لكي تتمكن من القيام بواجبها في مراقبة سير الحملات الانتخابية. في الوقت الحالي، يقتصر دور الهيئة على مراقبة امثال وسائل الإعلام لأنظمة الحملات الانتخابية والتزام المرشحين واللوائح الانتخابية بالقواعد التي ترعى تمويل هذه الحملات، لكن التأخير في تشكيل الهيئة وتوفير مخصصات الميزانية لها قوّض قدرتها على أداء صلاحياتها بشكل فعّال. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للأزمة المالية والاقتصادية، لم يكن هناك سقف قابل للتطبيق للتحقق من نفقات الحملات الانتخابية للمرشحين والأحزاب. فقد افترقت هيئة الإشراف على الانتخابات والمجموعات المراقبة إلى القدرة على تتبّع المدفوعات النقدية، وأصبح تحديد قيمة المبالغ التي أُنفقت مستحيلًا جرّاء التضخم المفرط في البلاد.

من الضروري أيضاً تقديم دعم أكثر فعالية للمجموعات المهمّشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء. ويتعين على وزارة الداخلية والبلديات ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية ضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على ممارسة حقهم الدستوري بالتصويت باستقلالية وبكرامة. يجب أن تشمل الإجراءات التي ينبغي اعتمادها ضمان الوصول إلى مراكز الاقتراع، وإنشاء أقلام اقتراع في الطابق الأرضي للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، وتوفير أوراق اقتراع بطريقة البرايل وتكييف حجيرات الاقتراع بحسب الحاجة. في انتخابات ٢٠٢٢، وعلى الرغم من الأهداف التي أعلنها وزير الداخلية، لم تتمكن إدارة الانتخابات من تيسير وصول الناخبين في الغالبية العظمى من أقلام الاقتراع. بالنسبة إلى النساء، أظهرت مشاركة ١٥٥ مرشحة في العملية الانتخابية بوضوح أن المرأة اللبنانية جاهزة ومستعدة للدخول إلى المؤسسة التشريعية في البلاد. إلا أن مرحلة ما قبل الانتخابات لم تخلُ من حوادث العنف النفسي والجنسي، بما في ذلك التهديدات ضد المرشحات، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي.

يجب أن تتم توعية الناخبين في وقت مبكر من العملية الانتخابية وعلى نطاق أوسع، بحيث تتضمن جهوداً موجهة تستهدف المجموعات المختلفة، مثل المغتربين والناخبين لأول مرة وكبار السن والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. في هذا الإطار، في ظل تقصير الحكومة في الإحاطة بشكل شامل بتثقيف المواطنين والناخبين لانتخابات عام ٢٠٢٢، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية المحلية سد هذه الفجوة. لكن بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها ممثلو المجتمع المدني وبعض وسائل الإعلام، فإن استمرار الارتباك بين الناخبين يشير إلى ضرورة إطالة مرحلة التثقيف وزيادة حجم الأنشطة. إضافة إلى ذلك، كانت التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية وحملات المرشحين متفاوتة وغير متكافئة. فنفرض المؤسسات الإعلامية الخاصة، وهي وسائل الإعلام الأكثر شعبية في لبنان، رسوماً عالية لتغطية المرشحين، مما يحد من إمكانية وصول المرشحين ذوي الموارد المالية الشحيحة إليها، وخاصة أولئك الذين لا ينتمون إلى الأحزاب الرئيسية. وقد أدى ذلك إلى تدني وعي الناخبين ببرامج هؤلاء المرشحين والأحزاب وأعاق اختياراتهم المستنيرة.